

رئيس اللجنة القطرية للرؤساء ولجنة المتابعة العليا، المهندس شوقي خطيب:

## علينا التساؤل أي مستقبل نريد لهذا الشعب، وعلينا في نفس الوقت أن نعطي أجوبة حياتية للحاضر

حوار: مهند مصطفى

الإسرائيلية. هذا الأمر صعب من مهمة القيادة الصهيونية، فقد كان من الأفضل بالنسبة لهم في تلك الفترة ألا يبقى أي طفل وأي شيخ فلسطيني في داخل حدود هذه الدولة. بدأت مجموعة قليلة من حوالي 160 ألف فلسطيني مسيرة البقاء على أرضها ووطنها، بعد الوضع المأساوي الذي نتج في تلك الفترة وتمزيق الشعب الفلسطيني إلى أجزاء مختلفة، جزء بقي في أرض الوطن وجزء أصبح في الشتات، وقسم ثان من الجزء الذي أصبح في الشتات أصبح بعد حرب الـ67 تحت الاحتلال الإسرائيلي، لذلك كان القرار المبدئي الذي اتخذته هذه الجماهير هو بقاء في الوطن والحفاظ على الأرض، ووضع هدف واضح لهذه الجماهير - البقاء والصمود. ومن الواضح أنها وضعت لنفسها هذا الهدف من خلال مسيرتها والتصور الذي حملته إلى تحقيق عدة أهداف ومنها: تحقيق السلام، سلام عادل وشامل في المنطقة يضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في أن تكون له دولة فلسطينية مستقلة حسب قرارات الشرعية الدولية بما في ذلك قضية اللاجئين، والأمر الثاني التي ناضلت من أجله هذه الجماهير هو المساواة التامة في كل المجالات في هذه الدولة. لذلك يمكن القول إننا وضعنا هذه المعايير، ولكن يبقى السؤال هل نجحنا ونجحت هذه الجماهير في تحقيق شيء من هذه التوقعات؟ بتقديري نعم، نجحت الجماهير العربية من خلال نضالها بإنجازات ضخمة من حيث تطورها وتطور مكانتها ومن حيث إنجازاتها العلمية والمادية وهذا الأمر تمت ترجمته إلى قوة سياسية مؤثرة على الصعيدين الفردي والجماعي. لذلك صحيح أن

كقائد سياسي وكرئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، كيف لك أن تصف الوضع العام للفلسطينيين في إسرائيل بعد مرور 60 عاماً على تجربتهم السياسية. هل هي تجربة خاصة تتميز عن باقي التجارب السياسية للشعب الفلسطيني، أم أنها تجربة مراكمة لما سبقها من تجارب سياسية قبل نكبة فلسطين عام 1948؟

الجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل جزء من الشعب العربي الفلسطيني، وقد ناضلت الحركة الوطنية الفلسطينية بعد الحرب العالمية الأولى في مواجهة الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية على كل مؤسساتها وأجهزتها وأذرعها التي جاءت إلى فلسطين وبدأت تفرض نفسها على أرض الواقع بدعم من الاستعمار وبالتنسيق مع بهدف إقامة «وطن قومي لليهود». ما حدث عام 1948 جاء وفق برنامج كان يهدف إلى تطهير عرقي وإلى طرد اصحاب الوطن الأصليين خارج حدود الدولة التي أقامتها الحركة الصهيونية، وواضح لنا الدور الذي لعبته الرجعية العربية في نكبة فلسطين، إضافة للاستعمار والصهيونية.

بقيت في الوطن أقلية فلسطينية يصل عددها إلى حوالي 160 ألف نسمة، ثلثهم من المهجرين، والذين نسميهم أيضاً لاجئي الداخل. بقيت في الوطن أقلية فلسطينية ضئيلة مهزومة وتشتت معظم القيادات السياسية والثقافية، واضطر أباًؤنا لقبول الجنسية

**هناك من يرى أن الجماهير الفلسطينية تمر بحالة أزمة مركبة؛ على مستوى القيادة السياسية والعلاقة مع الدولة والعلاقات السياسية الداخلية والثقافة السياسية الداخلية والعلاقة مع الحركة الوطنية الفلسطينية، وكذلك أزمة على مستوى الهوية وتحديد الأولويات. هل تعتقد أن هناك أزمة كهذه أم أننا ما زلنا في حالة تطوّر طبيعي في السياق الإسرائيلي؟**

في تاريخ كل الشعوب هناك الحوار والتفاعل والحاجة إلى النقاش، الذي يمكن تسميته الأزمة، ويمكن تسميته الحوار، هناك احتداد للحوار والنقاش في هذا الموضوع، هل دورنا أن نحلل منظور سلبي فقط، أم من واجبنا أن نتحرك بمنظور إيجابي؟ لذلك أفضل أن أقول أنّ هناك سعيًا لوضع تصوّر شامل للمشروع الوطني الاجتماعي للجماهير العربية الفلسطينية، وفي تقديري هذا أمر شائك وصعب، ولا يمكن وضع حل وتصور فقط من خلال قرارات هيئات الجماهير العربية، ولا يمكن لقرار معين أن يثير نقاشًا للخروج من هذا الوضع في الواقع، لذلك من المفروض أن يكون هناك دور للهيئات الرسمية ووضع أدوات ووضع خطوط عريضة للخروج من هذا الوضع، نحن بحاجة إلى نقاش واسع تشارك فيه أوساط واسعة من جماهيرنا، من الأكاديمية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمؤسسات الاقتصادية، ومن خلال الإنتاج الفكري، ومساهمة الإعلام والصحافة. وفي تقديري هذا النقاش طبيعي، هذه الجماهير مطلوب منها أن تحافظ على خصوصيتها، وتعرف السياق الذي تناضل فيه، سياق الدولة اليهودية، ومن الواضح أنّ هناك تناقضًا كبيرًا لا يمكن حسمه بين تعريف الدولة كدولة إثنية-يهودية وبين مفهوم الديمقراطية من جهة، ومن جهة ثانية شعبنا يعمل على تحقيق طموحاته في الدولة اليهودية التي تريد إعاقته تطوّرنا، ونحن أيضا نريد أن نحقق طموحاتنا وطموحات شعبنا القومية والوطنية، ونحن نعرف ونذكر أنه من أجل تحقيق هذه التطلعات نحن بحاجة إلى وقفة واضحة إلى جانب الشق الثاني من شعبنا الفلسطيني الذي يصبو إلى الحرية وإقامة دولته المستقلة. لذلك في هذا الوضع غير الطبيعي تتشابه الرؤى أحيانا وتختلط الأمور وتضيع البوصلة حول هذه القضايا. ولذلك واجبنا دائمًا وخاصة تجاه الأجيال الصاعدة أن نضع الأمور في نصابها ونقول مقولة واضحة، ونقوم بتحديد السقف الواضح للتطلعات. ولا أعني السقف الزجاجي الذي تضعه المؤسسة ومتخذو القرار الإسرائيلي في هذا الصدد. نقول بشكل واضح: نريد ممارسة سياسية وجماعية، من خلال وجودنا على أرضنا وفي

الجماهير العربية لم تكن شريكة في الدولة ومشاريعها العسكرية، لأنها تعلم أنها جزء من الشعب الفلسطيني والأمة العربية، وفي نفس الوقت تفهم طبيعة نضالها وأهدافها. يمكن القول أيضًا إننا ما زلنا شعبًا حيًا وتعدديًا لديه نقاشات داخلية أيضًا، وثمة حاجة لأن يستمر هذا النقاش والحوار حول وجهة الجماهير العربية في قضايا داخلية وفي علاقاتها مع المؤسسات الرسمية والمجتمع اليهودي بمجمله. وهناك أيضًا نقاش وحوار - من الطبيعي أن يحدث - حول طبيعة وشكل التواصل مع أجزاء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات وحوار القضايا الداخلية. وقد عملنا في السنوات الأخيرة على رفع مستوى هذا الحوار والنقاش، وحاولنا رسم التصوّر الواضح للجماهير العربية.

ولكن في القضيتين اللتين ذكرتهما، قضية السلام وقضية المساواة، فقد كان هناك إخفاق فيهما، يعني السلام لم يتحقق حتى هذه اللحظة، هناك أزمة في المشروع الوطني الفلسطيني لإقامة دولة فلسطينية، أما المساواة فقد بات واضحًا أنه بالذات في السنوات الأخيرة أن ثمة تراجعًا في هذا الخطاب سواء من قبل المؤسسة الرسمية أو حتى من قبل الجماهير الفلسطينية، التي بدأت تناقش قضايا الحقوق الجماعية، تغيير طابع الدولة، وذلك بسبب الوصول إلى نتيجة عدم القدرة على تحقيق المساواة.

نحن جزء من الشعب الفلسطيني، لنا رؤيتنا وتطلعاتنا، وقد عرفت الجماهير الفلسطينية داخل إسرائيل من خلال تجربتها المتراكمة أن تضع نفسها في المكان الصحيح وتحدد دورها وموقفها، بشكل واضح، في مجمل الصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي. لذلك نحن اليوم في عام 2008، وفي السنوات الأخيرة طرحت مؤتمرات القمة العربية مبادرة سلام مبنية عمليًا على الاعتراف بالوجود الإسرائيلي، إلى جانب إقامة دولة فلسطينية في حدود 67. في هذه الفترة هناك إجماع شبه كامل حول هذا الطرح الذي نتحدث عنه منه عقود. لذلك لا أرى حاجة إلى جلد الذات.

الرئيس السوري مثلاً يتحدث ويعرف نوعية العلاقات الدبلوماسية التي يراها أو يتوقعها مع إسرائيل. وبالنسبة لهذه المجموعة على أرضها فقد بقيت ركائزنا وبقي مفهومنا الأساسي من اليوم الأول واضحًا، بقي المفهوم الصحيح والصادق، وفي نضالنا في المجالين الذي تحدثت عليهما: إقامة دولة فلسطينية والمساواة التامة لهذه الجماهير. المساواة التامة في كل المجالات، المساواة في تقديرنا نابعة من وجودنا وكوننا أصحاب الوطن الأصليين، لذلك هذا الموقف الصحيح الاستراتيجي الواضح للجماهير الفلسطينية والقيادة الفلسطينية حول المساواة، ثبتت صحته على مدار 60 عامًا.



## بقيت ركائزنا وبقي مفهومنا الأساسي واضحًا وصحيحًا وصادقًا، وهو النضال في سبيل إقامة دولة فلسطينية والمساواة التامة لهذه الجماهير.

## والمساواة في تقديرنا نابعة من وجودنا وكوننا أصحاب الوطن الأصليين، لذلك ثبتت صحة هذا الموقف الاستراتيجي على مدار 60 عامًا

في المجالس المحلية، أو من طرف مؤسسة الحكم المحلي عمومًا.

لقد أصبح الحكم المحلي قوة اقتصادية بكل ما في الكلمة من معنى، فهو جسم اقتصادي بحاجة إلى إدارة اقتصادية من الدرجة الأولى، بجانب الإدارة أو القيادة السياسية الاجتماعية المنتخبة، وارتفع هذا المستوى (الاقتصادي) تحديدًا في بداية 2003 عندما كان وزير المالية بنيامين نتنياهو الذي فرض سياسة اقتصادية تتسم بالخصخصة في كل مجالات الحياة في إسرائيل. في تقديري هذه الرؤية لم تقفز عن الحكم المحلي أيضًا. التقليلات التي أجريت على منح الموازنة والتي وصلت إلى 50%، هي رسالة بأن الحكم المحلي يتجه نحو الخصخصة، أي في اتجاه أن يبني الحكم المحلي والمواطن سلة الخدمات بشكل مشترك، وفي تعريف سلة الخدمات من خلال العلاقة بين المواطن والحكم. والمواطن في قرية أو في مدينة معينة هو المسؤول عن بناء نوعية وكيفية سلة الخدمات وتمويل هذه السلة. ولهذه العملية الاقتصادية إسقاطات سياسية وإدارية على المجالس الفقيرة، العاجزة عن جباية الضرائب، وأيضًا بسبب غياب المرافق التجارية والاقتصادية، وهي المصدر الأساسي لدخل السلطة المحلية. لذلك تجد أن المدن الكبيرة في إسرائيل والتي يصل عددها إلى 15 مدينة

وطننا، لأننا نريد حقنا الكامل فيما يدور وفيما يتحرك على هذه الدولة. نعم نريد وقفة واضحة بجانب شعبنا الفلسطيني، بجانب تحرره ومن أجل خروجه من حالة الشتات. ولذلك من المفروض أن نقول هذا بشكل واضح وبدون تلعثم، ومهما افترضت الاجتهادات بالنسبة للجماهير العربية. ويبقى هذا المبدأ، أي مبدأ تحقيق العدالة والعدل والحرية لكل إنسان في هذه المنطقة، وبالأساس للشعب العربي الفلسطيني، ونحن نناضل من أجل المساواة التامة، المساواة القومية والمدنية. هذا توجهنا وهذه وجهتنا.

هناك نقاش حول أولوية القضايا المطروحة في خطابنا السياسي، فهناك من يطرح أن الأولوية تعطى للخطاب السياسي «الخارجي» الذي يشدد على مسألة العلاقة مع الدولة، وتغيير طابع الدولة، وفي كل مجمل العلاقة بين الأقلية والأكثرية. وهناك، من جهة أخرى، من يطرح أن القضايا الداخلية لا تقل أهمية وتشكل المعوقات الأساسية في تطور المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. نحن نعيش في عصر الانتقال السريع للمعلومات وهناك تأثير مباشر علينا من العولمة، ودلائل هذا التأثير كثيرة. الفضائيات تطل علينا بمئات القنوات، وأصبح شبابنا وبناتنا يتبنون نماذج هي ليست من بيئتنا الاجتماعية، ولذلك نحن بحاجة إلى دراسة الموضوع بشكل عميق وبشكل جيد، هناك حاجة لدراسة التأثير الثقافي لهذه التحولات السلوكية، لذلك لا يمكن القول أو إعطاء السؤال حقه في عدد من الأسطر ولكن هناك المعوقات الداخلية التي يجب أن نواجهها، أو نتعاطى معها وأن نناقشها بشكل عميق.

## لنأخذ موضوع الحكم المحلي على سبيل المثال.. من تجربتك كرئيس مجلس محلي وكرئيس لجنة قطرية، هل تعتقد ان أزمة الحكم المحلي العربي تكمن في المعوقات الداخلية أم في التمييز الرسمي ضده؟

الحكم المحلي بشكل عام في إسرائيل تطوّر في السنوات الأخيرة بشكل سريع، وأخذ على عاتقه من خلال علاقته مع الحكم المركزي الكثير من الصلاحيات والمسؤوليات. إذ كان هذا توجه الحكم المركزي الذي نفّذ يديه من الكثير من المسؤوليات، وبات يلقبها على كاهل الحكم المحلي، أولاً لأنه تجسيد حقيقي، برأي الحكم المركزي، للانتخابات المباشرة لرئيس السلطة المحلية، ورئيس السلطة المحلية هو الذي يواجه المواطن، والمواطن يتوقع أجوبة منه، لذلك هذا التطور السريع لم يواكبه داخلًا استيعاب جدي عميق، سواء من طرف رؤساء العرب المنتخبين أو القيادات

المفروض أن يدفعها للسلطة المحلية من أجل القيام بالخدمات الجماعية، ولكن هناك أزمة ثانية لا تقل وطأة أو خطراً من هذين الأمرين؛ فالسلطة هي ليست سلطة لإعطاء الخدمات وإمّا سلطة لتطبيق القانون، لتطبيق نظام. زملاؤنا الموجودون في الأحزاب التي ناضلوا في الكنيست في البرلمان، فيتواجدون داخل البرلمان الذي يقوم بتشريع القوانين، وواضح لي بأنه لا أتوقع أن يتواجد أي حزب من الأحزاب الوطنية التي تمثل الجماهير العربية في أي حكومة مستقبلية، ما دام الصراع الإسرائيلي الفلسطيني قائماً وما زالت الخطوط العريضة لإقامة أي حكومة تمنع حل الصراع بشكل عادل. لا يمكن لأي حزب من الأحزاب أن يلتقي مع أي خطوط عريضة لأي حكومة، لذلك دورهم كان انتقاد الحكومات، انتقاد السياسة الحكومية وأيضاً مهمتهم التشريع، بينما رئيس السلطة المحلية دوره أن ينفذ القوانين، ويعمل حسب الانظمة التي تضعها المؤسسة ويعطي خدمات للمواطن، ولذلك للأسف لم نستطع كرؤساء تذويت بأننا سلطة ولم نستطع نقل هذا المفهوم إلى المواطن.

هناك تناقض، فلو قمنا بالتصرف كسلطة بكل ما يمكن من معنى. لكننا لا نقوم بذلك لا نذوّت بداخلنا بأننا رؤساء سلطات، نستوعب ونقنع أنفسنا بأننا سلطة ولم نستطع نقل هذا الواقع إلى الجمهور العربي بشكل واسع، هل لديّ حلول؟ نعم لديّ تصورات، لدي توقعات، من المفروض أن نصل للمعادلة، التي نقول فيها: نعم نريد أن نقوم أولاً بإعطاء الخدمات من جهة، ومن جهة ثانية نقوم بدورنا كسلطة، كيفية الوصول الى ذلك، من خلال الحوار العام الداعم لمثل هذا الشيء، ولذلك مثلاً في السنة الأخيرة لأول مرة تقوم القيادة السياسية للجماهير العربية بالتوقيع على منشور يدعو المواطنين العرب للقيام بالتزاماتهم تجاه السلطات المحلية، وتقوم القيادة بتوزيع هذه المنشور على الناس. هذا نوع من التغيير لنهج معين، لا يمكن أن نبقي في هذا الوضع، صحيح نقوم بالاجتهاد من باب التثقيف في هذا الموضوع، ونستعمل كل القوانين والوسائل لإجبار المواطن على القيام بهذا الدور.

### هل السلطة المحلية مهمتها أيضاً تنفيذ قوانين وتطبيقها؟

نعم ومهمتها أيضاً تطبيق القوانين التي تشرع، وأيضاً تطبيق نهج حياتي اجتماعي داخل قرية أو مدينة معينة. سأعطيك مثلاً: رئيس السلطة المحلية مسؤول عن التنظيم والبناء، وهو مسؤول ألا يعتدي المواطن على الملك العام، رئيس السلطة المحلية هو المسؤول عن إعطاء أو تنفيذ مد شبكة مياه ومجاري. إذا كان لدى مواطن قسيمة معينة، وهذه القسيمة ليست بمحاذاة شارع

لا تأخذ شيكلاً واحداً من وزارة الداخلية، لأن دخلها مرتفع من مصادر الصناعة والتجارة فيها. أما القرى الفقيرة الموجودة في العنقود الاجتماعي-الاقتصادي الثاني والثالث، فتأتي معظم ميزانيتها من الحكم المركزي، وأي تقليص عنيف يطرأ على منح الموازنة يشكل ضربة قاسية للحكم المحلي العربي، وهذا ما حصل، وعلى الرغم من النضالات التي خضناها لم نستطع حتى الآن ترميم ما قد دمر نتيجة هذه العقلية الاقتصادية التي كانت قبل أعوام في إسرائيل.

### دعنا نفترض حالة يكون فيها الحكم المحلي العربي مضطراً لمواجهة واقع معين إفتراضي يقوم فيه الحكم المركزي بفك الارتباط عن الحكم المحلي، فما هو تصوّرك للحكم المحلي العربي في هذه الحالة المفترضة؟

سأصل إلى هذا الجانب العيني في تحليل الأرضية وفي الارتباط بين مبنى الميزانية ومصدر التمويل. ففي بحث أجراه «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» وقدم إلى مؤتمر قيساريا الأخير، والذي أجراه البروفيسور بن باسات، كشف عن معلومات وحقائق لا يمكن المرور عليها من الكرام، فالدخل للفرد في الحكم المحلي من الصناعة والتجارة بين العنقود الأول والعنقود التاسع والعاشر يتراوح من 1 إلى 16. ومن يتواجد في العنقود الأول والثاني والثالث يستطيع أن يتفاجأ بالعناقيد العشرة في المناطق الصناعية، معظم أغنياء إسرائيل يعيشون في هذه المدن، لذلك الفرق بين العنقودين 6-7 وبين 7-8 هو 16-1 وهو مخيف جداً. هذا جانب معين من الجانب الاقتصادي، ولكن الجانب الداخلي الخصه بالجملة التالية: للأسف السلطة المحلية ليست فقط سلطة لاعطاء خدمات لمواطن فقط حسب ما يظن او يعتقد المواطن، وبدون أن يكون التزام ذاتي وشخصي من المواطن تجاه هذه السلطة، فهذا أمر غير طبيعي. لذلك بدون تغيير تفكير وممارسة المواطن تجاه السلطة لا يمكن تغيير شيء عميق في الحكم المحلي العربي. يعني فلسفة الأرنونا والضريبة هي عبارة في نظري عن مشاركة فردية حتى نأخذ خدمة جماعية، هناك خلل في هذه المعادلة لدى المواطن العربي، الذي لا يشعر ولا يضع سلم الأفضليات في التزاماته المالية، المشاركة الفردية من أجل الجماعة.

من أوصلنا إلى هذا الوضع؟ بتقديري كلنا شركاء ومسؤولين كأفراد كقياديين وكأحزاب، نحن ثقنا المواطنين على أنّ هناك سلطة مركزية تقهرنا وتميّز ضدنا، وللأسف فقد وصل الحال أن المواطن وضع السلطة المحلية في نفس المرتبة مع السلطة المركزية القاهرة والمضطهدة، لذلك أوجد المواطن تفسيراً بنفسه، ورفضه القيام بالتزاماته تجاه السلطات المحلية، وفي دفع المستحقات التي من



منذ العام 1948 ناضل على أربعة مسارات: المسار النضالي الشعبي وهو المركزي الأساسي، النضال المهني العلمي وهو مطلوب، والنضال القضائي، والنضال السياسي إن كان في البرلمان أو خارج البرلمان. وبرأيي الجماهير العربية تقوم العمل على جميع هذه المسارات وتفعل هذا بحكمة وبصدق

كيف يمكن تطبيق هذه الأبعاد في ظل وجود قيادات محلية وعائلية، أي قيادات غير سياسية انتخبت إما من خلال انتماء عائلي وصفقات عائلية أو من خلال برامج ذات طابع ضيق جداً. كيف تتوقع من هذه القيادة التي تشكل أغلبية الرؤساء أن تقوم بما تفضلت به، علماً بأن طريقة انتخابها يفرض عليها أن تتصرف بالشكل الموجود الآن في الحكم المحلي. يعني السؤال أليست الأزمة أيضاً أزمة القيادة المحلية؟

في هذا الموضوع أرى أن الأزمة متشعبة، ومن يعتقد أنه يستطيع أن يتغلب على هذه الإشكالية بين ليلة وضحاها فهو مخطئ. فمجتمعنا، بسبب عدد من العوامل التي ذكرتها، يعيش واقعاً مركباً. المطلوب هو أن نرتقي بحوارنا ونقاشنا وتثقيفنا السياسي وأن نتحمل المسؤولية، مع ذلك لا يمكن الحديث عن الانتخابات القطرية بنفس فرضيات ومعايير الانتخابات المحلية. المفروض على كل حزب سياسي أن يقوم بالتثقيف السياسي ووضع ضوابط

رئيسي، كيف يمكن إيصال شبكة المياه والمجاري إلى هذا المواطن من خلال الأراضي التي تحاذي هذا المواطن؟ القانون والأنظمة تعطي رئيس السلطة المحلية صلاحية تمرير هذه الشبكة في أرض الجار، هذه هي وظيفة السلطة. هل نستعملها؟ لا نقوم بذلك. لذلك مفهوم السلطة هي ليست فقط سلطة لإعطاء خدمات، هي سلطة لردع في كثير من الأمور الحياتية ومواجهة المواطن. في هذا الموضوع نحن كرؤساء لم نذوت هذا الموضوع.

في هذه الحالة أين الخط الفاصل، مثلاً، في قضايا هدم البيوت وقضية المسكن والعلاقة مع السلطة المحلية، أين الخط الفاصل القائم بين البعد السياسي والوطني في هذا الموضوع لحالات بيوت غير مرخصة وبين دور السلطة المحلية في تنفيذ القانون بالذات قوانين التنظيم والبناء التي تكون جائزة؟

قضية الأرض والمسكن هي قضية وجودية لبقائنا على أرضنا ووطننا، من خلال الحفاظ على الأرض وتوسيع مناطق النفوذ. واضح أن المؤسسة والحكومات منذ اليوم الأول لقيام الدولة ابدعت في سن القوانين والأنظمة للحد من تطورنا وبناء مساكننا. وبعد يوم الأرض الخالد جمّدت استعمال القوانين والأنظمة الظالمة وبدأت تكرر تطبيق قانون التنظيم والبناء ودوائر التنظيم المختلفة للحد من تطور القرية والمدينة العربية والتاريخ يثبت لمن يبحث أن جميع قرانا العربية توسعت مناطق نفوذها بفرض واقع بناء على أرض الواقع من قبل المواطنين. من المفروض بنا اليوم، في سنوات ما بعد الـ2000، أن نُميّز بين البناء من أجل المأوى والبناء من أجل الاستيلاء على المصلحة العامة، أي بناء مبادر من أجل عرقلة شق شارع أو بناء روضة أو بناء حديقة، أي بالبناء بشكل مقصود للأراضي التي أعدت للمصلحة العامة. هنا يجب أن يكون موقفنا واضحاً برفض هذا التعدي على الملك العام أو عرقلة التخطيط المستقبلي.

دورنا ان نستمر باحارج السلطة من خلال التخطيط المبادر المهني والقانوني المدعوم بالنضال الشعبي المبني على حقنا ان نتطور على أرضنا. وعلى السلطة المحلية أن تقوم بالحفاظ على الملك العام، وعلى القيادة السياسية القطرية أن تقوم بعمل جاد لتثقيف المواطن دائماً بالأا يقوم بأعمال تمس بالملك العام، وكي تلتقي السلطة المحلية والقوى السياسية القطرية برفع قضايا الجمهور بحقنا في بالبناء على أرضنا ووطننا، على أساس مفهوم التطور والمستقبل.

إلى تطبيق تطلعاته في ممارسة طموحاته، مع الأخذ بالحسبان سياسة التمييز القومي في هذه الدولة وفي مؤسسات هذه الدولة، لكن دوري هو أن أعطي أجوبة لهذا الشاب أيضاً للأمور الحياتية اليومية في الداخل، ولما يجري من قتل وقمع للشعب الفلسطيني، لا يمكن إلا أن تحافظ على مليون فلسطيني الموجود في أرضه، من المفروض أن نعطي الأمان للمرأة، للشباب للطفل والشيخ الفلسطيني الذي يتجول في كل موقع وموقع في هذه البلاد. هذا الدور الأساسي الذي من المفروض ان نضعه ونتحرك فيه، لذلك من اليوم الأول أعلنت عن فكرة الطاولة المستديرة في العام 2001 ودعونا عدداً كبيراً من الباحثين والمتقنين العرب. وقلت لهم من اليوم الأول نريد أن نضع تصوراً مستقبلياً لهذا الجمهور، نريد أن نثقف جمهورنا من خلال كتابة رسالة ووضع حلم ومستقبل بشكل واضح، هذا ما قلته من اليوم الأول، لذلك هذه المقولة أو هذا النهج لم أغیره على مدار السنوات حتى وصلنا إلى التصور المستقبلي، وصحيح هناك اللجنة القطرية ولجنة المتابعة ولكن الجسم الذي يدير ميزانيات وممأسس ومسجل رسمياً هو اللجنة القطرية.

اللجنة القطرية بادرت إلى هذا الموضوع، وقد أعلمت لجنة المتابعة بالمبادرة وبالطاولة المستديرة وقدمت تقارير عما يجري في الحوارات الداخلية. ومن أدار هذه الحوارات وشارك فيها يعكس الطيف السياسي لمركبات لجنة المتابعة، ومن تواجد حول طاولة الحوار، في تقديري في اليوم الأول وفي اللقاء الأول تواجد الجميع وتجاوز الجميع. وباللجنة التوجيهية، تواجدت كل مركبات لجنة المتابعة، بما في ذلك ممثلي الحركة الإسلامية الشمالية، ولكن هم اختاروا الانسحاب وهذا حقهم، ولم أدرس معهم لماذا قرروا بعد ذلك البقاء خارج الحوار وعدم المشاركة فيه، وعندما أخرجنا ما كتبناه للجمهور، قلت يستطيع كل مركب من مركبات لجنة المتابعة أن يستعمل هذا المواد لانها لا تزال مواداً أولية للحوار وللنقاش لإبداء الرأي في هذا الموضوع، ونحن اليوم بصدد دراسة ما تم نقاشه وحواره من قبل المؤسسات، واليوم بصدد إعداد خطة عمل لإخراج هذا التصور إلى أرض الواقع، وواضح أنه عندما تكتمل وتختتم المواد قبل اخراجها لخطة عمل، من المفروض أن يكون قرار وغطاء سياسي لإخراج خطة العمل إلى حيز التنفيذ.

### لماذا لم يعرض التصور على لجنة المتابعة ليتم نقاشه واقراره؟

أولا هناك نقاش في داخل لجنة المتابعة، من قال انه لم تكن أو لم يكن نقاش حول ورقة التصور. مركبات لجنة المتابعة ظهرت ليس فقط في الصحف لنقاش الموضوع، بل ظهرت على الكثير من

للانتخابات تكون واضحة للجميع، إن كانت محلية أو قطرية، مع الأخذ بالحسبان أن أي تغيير مجتمعي لا يتم خلال فترة قصيرة، بل يتم من خلال برنامج واضح، ومن خلال تصوّر واضح من المفروض أن نضعه لأنفسنا. لذلك كان اجتهادي بالمبادرة الى إصدار تصور مستقبلي مبني على هذه الفرضيات، مبني على معالجة الأزمات، أو القضايا الملحة الموجودة، أو في قضايا بحاجة إلى بحث عميق في هذا الموضوع. ولذلك التصور المستقبلي في تقديري هو نموذج لوضع المؤشرات المستقبلية لما يجب العمل عليه. خذ النقاش الهام الذي جاء بعد هذا التصور، حيث تمحور معظمه في العلاقة مع الدولة. ولكن إذا تعمقنا في الفصول الباقية، فان التصور المستقبلي يشمل على مادة في منتهى الأهمية بإمكانها أن تكون مدار بحث، لهذا نريد هذا النقاش في مجتمعنا، وفي علاقتنا الداخلية بمختلف المواضيع، دون أن نقفز عن القضايا السياسية والقضايا المحلية وبناء المؤسسات المجتمعية في داخل مجتمعنا، في قضايا التعليم وقضايا الرفاه الاجتماعي وقضايا التصنيع. لذلك المواضيع التي طرحها التصور المستقبلي هي مواضيع جوهرية، وهذا من المفروض أن يظل موضع نقاش داخلي بالغ الأهمية، وهذا النقاش والحوار هو الطريق الوحيد للوصول إلى الصياغة الذي يمكن أن تعايش الجميع معها، وهذا ما أقوم به منذ أن انتخبت رئيساً للجنة المتابعة في تموز 2001 وحتى اليوم. وبإمكانك ربما كباحث أن تلمس أننا استطعنا أن نرتقى إلى حوار سياسي في مؤسسة اللجنة القطرية والمتابعة أكثر من الفترات السابقة.

### ذكرت موضوع التصور المستقبلي، لماذا الحاجة الى تصور؟

أولا مع بداية هذا البرنامج الذي بادرت له، ليس في العام 2005، بل في اليوم الأول لانتخابي. قلت نحن بحاجة لوضع تصوّر واضح لهذه الجماهير من أجل المستقبل، ومستقبل الشباب. أستطيع أن أقول لك لا يمكن أن تضع تصوراً وترسم مستقبلا لجمهورك ولشعبك بدون أن تعالج قضايا الحاضر، ولا يمكن أن تحقق حلماً بدون الإجابة عن الحاضر وترسيم المستقبل، لذلك كانت هناك ثلاث محاور وجّهتني منذ اليوم الأول في حياتي السياسية كرئيس لجنة المتابعة: هناك رؤية يجب أن توضع، ومن خلال برنامج مدرّوس يتوجب علينا التساؤل: أي مستقبل نريد لهذا الشعب، وفي نفس الوقت يجب أن نعطي أجوبة حياتية للحاضر الذي نعيش فيه، وبدون هذه الأجوبة لا يمكن التثقيف على البعد القومي أو البعد الديني أو أي بعد لمواطن جائع، لا يمكن إرسال المواطنين والشباب العربي لتلقي العلم والثقافة في الجامعات والارتقاء إلى أعلى منصات الأكاديمية الإسرائيلية ولا أجد له طريقة



## المواضيع التي طرحها التصور المستقبلي هي مواضيع جوهرية.. النقاش الداخلي بالغ الأهمية وهو الطريق الوحيد للوصول إلى الصياغة الذي يمكن أن يتعايش الجميع معها.. ويمكن لمس أننا استطعنا أن نرتقى إلى حوار سياسي في مؤسسة اللجنة القطرية والمتابعة أكثر من الفترات السابقة

للجماهير العربية، وفي تقديري هذه الأوراق تصبّ في أدوات الحوار وأدوات النضال. وأستطيع أن أعطيك أمثلة كثيرة على استعمال أدوات النضال، واضح بأننا نعمل منذ العام 1948 في النضال وتطوير أدوات نضالنا على أربعة مسارات: المسار النضالي الشعبي وهو المركزي الأساسي، النضال المهني العلمي وهو مطلوب، والنضال القضائي، والنضال السياسي إن كان في البرلمان أو خارج البرلمان. برأيي الجماهير العربية تقوم بالعمل بجميع هذه المسارات وتعمل بهذه المسارات بحكمة وبصدق. فمثلاً النضال البرلماني برأيي هو نضال هام، لكنه قد يكون محبطاً أحياناً، فنوابنا في الكنيست يعملون ليل نهار أمام جدار أستطيع أن أسميه جداراً عنصرياً، متواجد داخل البرلمان، ولكن بقاء هذا النضال أفضل ألف مرة من ترك هذه الحلبة، ويبقى السؤال المطروح إذا تركنا هذه الحلبة هل سيتحسن وضعنا أم يسوء. تجارب الشعوب تفيد بأنه لا يمكن ترك أي حلبة نضالية. بالعكس، أعداؤنا يريدون أن تخلو الساحة البرلمانية من تحدي وتصدي أعضاء البرلمان العرب لهم. الأمر الثاني أن المساحة التي يحتلها الباحث الأكاديمي العربي هي أمر جيد ومطلوب وتوقع من الباحثين العرب الاجتهاد بوضع البدائل على الساحة

المنصات. درست أوراق التصور المستقبلي من قبل معظم الأحزاب السياسية ومركبات لجنة المتابعة. في التجمع الوطني درسوا هذه المواد وخرجوا في بيان وقالوا ان التصور يعتبر ارتقاء لبعض تصوراتهم وطموحاتهم؛ الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في إحدى مؤتمراتها تطرقت لهذا الوضع بشكل مباشر وقالت نحن نبارك هذه الخطوة لنا ما نضيف ولنا ما ننتقد؛ الحركة الإسلامية الجنوبية برئاسة الشيخ إبراهيم صرصور رحبت بالفكرة في ندوة في أم الفحم؛ والحركة العربية للتغيير والحزب العربي الديمقراطي كان لهما قول واضح أيضاً؛ الحركة الإسلامية الشمالية ناقشت هذه المواد، ناقشت آلية إصدار التصور، رغم أني أرفض هذا التوجه، إلا أنها ركزت على آليات أو طريقة إصدار هذه الورقة ولم تناقش المواد المطروحة في التصور. لذلك النقاش على مستوى لجنة المتابعة كان موجوداً ومعظم مركبات لجنة المتابعة لا تريد حسب طلبها البحث ووضع هذه المواد قبل اكتمالها على طاولة لجنة المتابعة، لذلك لا يمكن لحزب معين أو تيار معين أن يفرض نهجه وتفكيره على الجميع.

### صدرت عدة وثائق في السنوات 2006- 2007 تناقش رؤية ورواية الفلسطينيين في إسرائيل، ألم تكن هناك حاجة لتوحيد هذه الجهود؟ الا يعني ذلك أنه لا يوجد تصور جماعي واحد متفق عليه؟

بتقديري ان الطلب الدائم أن نعمل كلنا في خندق واحد ووفق توجه واحد، وإذا لم يحصل ولم تلتق وجهات النظر فيعتبر هذا نقصاً - هذا التوقع ليس صحيحاً دائماً. بالعكس اعتبر الاجتهاد والتعددية قوة وزخماً لحوار عميق في داخل المجتمع العربي، وأن تخرج وتكون اجتهادات، إذا كانت اجتهادات من مركز «عدالة» في موضوع الدستور الديمقراطي في مساحة اختصاصه القانوني والدستوري، لماذا نحرم ومنع منهم هذا الاجتهاد أو إذا كان مجموعة معينة في مركز «مدى» هناك دور للباحثين والمثقفين، بالعكس لهم دور أساسي، وان كان في مركز «مساواة» والاجتهاد في موضوع الحقوق الجماعية هو أمر جيد وله أهميته. لذلك جميع الاجتهادات من المفروض أن تأتي إلى طاولة المجتمع وأن يتحاور كل المجتمع حولها، بالعكس هذا توجه إيجابي وزخم وقوة وأنا احترم كل هذه الاجتهادات التي تصبّ جميعها في الهدف الأساسي الذي نريد أن نصل إليه.

### كيف تقيم ادوات نضال الفلسطينيين في إسرائيل؟ هل طرأت عليها تحولات؟

أنت تحدثت في سؤال سابق عن أدوات الحوار وأدوات النضال

نسير فيه فالمسار واضح وجميع النقاط المركزية اتفق عليها. وأعتقد أن تركيبة اللجنة بشقيها الأساسيين الأحزاب وأعضاء الكنيست من جهة ورؤساء السلطات المحلية من جهة أخرى تضع التوازن الدقيق في عملها الكفاحي بين اليومي والسياسي العام، الأحزاب تمثل النظرة الإستراتيجية السياسية العامة ورؤساء السلطات المحلية يطرحون القضايا الملحة التي تعيشها الجماهير العربية هذه الثنائية جيدة ومثمرة وتثبت نفسها استمراراً لنفس العمل الحكيم في لجنة المتابعة.

في العام 1996 أقيم مؤتمر أيضاً، مؤتمر مساواة الجماهير العربية، وإحدى توصيات هذا المؤتمر كانت إعادة تنظيم لجنة المتابعة وأقيمت لجنة فرعية مركبة من الأحزاب السياسية، هذه اللجنة باشرت عملها بوتيرة معينة وعندما توليت رئاسة لجنة المتابعة كثفت من هذه البوتيرة وطالبت إنهاء هذا البحث، ولكن للأسف من خلال القرار تحوّل تنظيم لجنة المتابعة خلال النقاشات على مرّ السنوات إلى قرار إعادة بناء لجنة المتابعة، وواضح لك أن هناك اختلافاً جوهرياً بين الأمرين، البناء شيء والتنظيم شيء آخر، ولكن رغم الفوارق الموجودة وإلحاحي على اللجنة التي أوكلت بهذا الموضوع إنهاء عملها استطاعت الوصول إلى مسودة اتفاق بين كل مركبات لجنة المتابعة وبقي عدد من النقاط الخلافية، والنقطة الخلافية المركزية حول تثبيت مبدأ الانتخابات والانتخابات المباشرة. التي بقيت بين مركبات لجنة المتابعة وكتبت في المسودة التي وقع عليها ممثلو هذه المركبات بصيغتين: اقتراح يثبت مبدأ الانتخابات، بدون الدخول إلى تفاصيل وآليات إجراءاتها، واقتراح ثان يرفض تثبيت مبدأ الانتخابات ويرى بهذا النظام نظاماً مؤقتاً يجري بحثه مستقبلاً.

**عندما تقول إن الخلاف في نقطة الانتخابات، فكيف يتم الاتفاق على مركبات اللجنة، ويبقى موضوع الانتخابات عالقاً، أليس من المفروض أن تكون المركبات هي نتاج الانتخابات؟**

شوقي: دعني أوضح كلمة الانتخابات، بقي الخلاف المركزي بين مركبات لجنة المتابعة حول فكرة الانتخابات، لم يطرح أي تيار سياسي فكرة الانتخابات المباشرة. بقيت نقطة الاختلاف على مبدأ الانتخابات، هناك مجموعة من مركبات لجنة المتابعة أرادت أن تؤثّق مبدأ الانتخابات في التنظيم الجديد، وهناك مجموعة رفضت تثبيت هذا المبدأ، لذلك بقي الخلاف على مبدأ الانتخابات، لم يحسم موضوع الانتخابات. حُسم الكثير من النقاشات ولكن بقي النقاش الجوهرية الأساسي في مبدأ الانتخابات، هناك مجموعة تريد أن تثبت مبدأ الانتخابات المباشرة وهناك مجموعة

السياسية وعلى متخذي القرارات الاختيار البدائل الأفضل لجماهيرنا، والنضال القضائي اليوم مثل الذهاب إلى محكمة العدل العليا مع التأكيد على ضرورة أن لا تتحول المحكمة إلى الملاذ الأخير أمامنا، ولكن من المفروض عدم ترك هذا الباب وإحراج المؤسسة عالمياً في هذا الموضوع، وكذلك التواصل مع المؤسسات العالمية، وفي هذا السياق أستحضر أصرارنا على إجراء تحقيق رسمي، فقد أرادت الحكومة أولاً ان تقتلنا وأرادت أن تستمر بابقائنا في دائرة المتهم، ولكننا استطعنا أن نقلب هذه المعادلة، صحيح اننا لم نتمكن من الوصول إلى مبتغانا في هذا الموضوع لكننا بدل أن نبقي في موقع الدفاع انتقلنا إلى موقع الهجوم، هذا أمر طيب وجيد. بعد مسيرة النكبة الأخيرة في صفورية قررت المؤسسة تلقين الجماهير العربية درس من خلال الاعتقالات حتى لا يشاركوا في مثل هذه المسيرات الهامة، ولكننا تابعنا موضوع الاعتقالات بتوثيق المعلومات، بالتحرك في لحظة الهجوم وتوثيق مباشره للاعتداء واستطعنا أن نخرج المؤسسة والشرطة، وأنا ظهرت في عدد من المحاكم عندما كانوا يحاولون تمديد اعتقالات الشباب وفي النهاية ماذا حصل؟ أطلقت الشرطة سراحهم بشكل مباشر وبشكل مخجل، لذلك أساليب نضالنا أتت بالكثير من الثمار ولا أريد أن استمر بتعداد الامثلة وهناك الكثير منها.

**أين وصلنا في موضوع إعادة بناء أو تنظيم لجنة المتابعة؟ يبدو أن لا تقدم حتى الآن ولن يحدث قريباً.**

أولاً من المفروض أن يعرف الجمهور تاريخ ودوافع إقامة لجنة المتابعة. لجنة المتابعة أقيمت كردّة فعل على المؤتمر المحظور أوائل الثمانينات، أرادت الجماهير العربية أن تقيم مؤتمراً لها، الحكومة رأت بهذا المؤتمر خطراً وقامت بإلغاء هذا المؤتمر مستخدمة قوانين الطوارئ. وكردّة فعل على إلغاء المؤتمر وعلى ضوئه أقيمت لجنة المتابعة. لجنة المتابعة في تقديري هي الانجاز الأهم على المستوى التمثيلي السياسي للجماهير العربية في إسرائيل، وبرأيي أن هذا النموذج من العمل السياسي قد تحقق بسبب خصوصية وضع الجماهير العربية في إسرائيل، وهذه الخصوصية نابعة من كون هذه الجماهير تعيش داخل دولة تقوم أجهزتها مؤسساته بالتمييز ضدنا بشكل سافر وخطير، في الوقت الذي لا تملك فيه هذه الأقلية أي موارد مادية، ومن هنا كانت الحاجة إلى إقامة اطار وحدوي قيادي يشمل جميع الاتجاهات السياسية لهذا الشعب، ومن خلال قواسم مشتركة تجمع الجميع وعلى أساس الإجماع التوافقي في القرارات السياسية، لذلك هذا الشكل من التمثيل هام لأنه يتلاءم مع التحديات المطروحة أمامنا التي لا تطلب الحسم في أي اتجاه



## منذ اللقاء الأول للطاولة المستديرة تواجد الجميع وكذلك في اللجنة التوجيهية تواجدت كل مركبات لجنة المتابعة بما في ذلك ممثلي الحركة الإسلامية الشمالية، ولكن هم اختاروا الانسحاب وهذا حقهم، ولم أدرس معهم لماذا قرروا بعد ذلك البقاء خارج الحوار وعدم المشاركة فيه

وإيصال إنتاجه للجنة المتابعة، وهذا الصوت كان غائباً في الماضي، هو ما قمت به لذلك قمت في عصف ذهني بين مركبات الجماهير العربية بكل المستويات وهذا ما توقعته وهذا ما أردته. وإذا أردت العودة إلى التصور المستقبلي فهناك ثلاث فرضيات أو ثلاثة ثوابت وجهتني للمبادرة لهذا الموضوع: في داخل إسرائيل هناك حقيقتان أو وضعان متناقضان بين العرب واليهود ونريد أن نواجه هذا الوضع بالطرق القانونية والديمقراطية؛ والفرضية الثانية هي أننا ننتمي في الدائرة الأوسع للأمة العربية وفي الدائرة الأصغر للشعب الفلسطيني، ونحمل أيضاً جواز السفر الإسرائيلي وهو غير قابل للمفاوضات ومن المفروض أن نقولها وأن نقولها بوضوح للجمهور؛ والفرضية الثالثة أن حالة أو فترة التشخيص قد انتهت. هذه الفرضيات هي التي وجهتني في التصور المستقبلي وأيضاً وجهوني في إدارة لجنة المتابعة في السنوات التي مضت ولذلك إذا أحيت النقاش السياسي فهذا هو المطلوب كرئيس لجنة المتابعة.

**هل تعتقد أن مؤسسات المجتمع المدني أو الجمعيات الأهلية داخل المجتمع العربي قامت بتغيير أو**

تري اللجنة بشكلها الحالي هي لجنة منتخبة، من يجلس حول طاولة لجنة المتابعة رؤساء وأعضاء كنيست منتخبون بشكل مباشر من الجمهور من خلال احزابهم. لأنه لا يمكن القول بأن اللجنة الحالية هي لجنة غير منتخبة. من يريد أن يصل إلى النضال أو تركيبة أخرى، من المفروض أن يسميها باسم آخر في هذا الموضوع، لذلك نتيجة عدم حسم هذا الموضوع، رأيت مركبات لجنة المتابعة بعدم الوصول إلى إجماع لهذا المبدأ وبتثبيت هذا المبدأ على أرض الواقع، هي نقطة بحاجة إلى الاستمرار والحوار والنقاش وهذا اتفق عليه.

### هل ثبت التصور المستقبلي مبدأ الانتخابات؟

التصور المستقبلي ثبت بأن تكون اللجنة لجنة منتخبة.

لكن النقاش حول الموضوع تمحور حول المطالبة بالانتخابات وليس تثبيت مبدأ الانتخاب. المعلومات التي كانت تخرج هي لم تكن دقيقة. المعلومات الدقيقة موجودة في ملفات لجنة المتابعة وهي تثبيت مبدأ الانتخابات، لذلك ما وضع على طاولتي في التلخيصات التي وقعت عليها جميع الأحزاب الموكلة للجنة المتابعة في نهاية عام 2005 هو قولين: إما اعتبار هذا الدستور دستوراً مؤقتاً لفترة 5 سنوات، ويستمر الحوار والنقاش حول النقطة الخلافية أو الجدلية للموضوع، والنقطة الثانية أرادوا أن يتثبتوا مبدأ الانتخابات في لجنة المتابعة بفترة انتخابية معينة. متى تجرى انتخابات؟ ولا أي مركب من مركبات لجنة المتابعة تحدثت عن فترة أو تاريخ زمني لإجراء هذه الانتخابات.

### هناك من يعتبر أنك أثرت نقاشات سياسية

أكثر من أي رئيس آخر منذ تأسيس اللجنة.

#### لماذا؟

أولاً لأنني خضت أو أدت لجنة المتابعة بمفهوم سياسي، وأنا فخور بهذا الشيء لأن الحوار في داخل مجتمع عربي، الحوار في داخل لجنة المتابعة، هو كما قلت لك في البداية إنجاز. النقاش والحوار هو نهج لجنة المتابعة وهو نهج سياسي اجتماعي. أنا فخور بأن هذا النقاش أصبح نقاشاً سياسياً وهذا أمر جيد وطيب، تحدثت على هذا مستوى الخروج من أزمة معينة وعصف ذهني داخلي سياسي بحثي عميق. لذلك من المفروض، مناقشة السياسي بين الأحزاب المختلفة، حاولنا الوصول إلى قواسم مشتركة، العملية الجدلية بين الأحزاب السياسية وبين رؤساء السلطات المحلية وهذا أمر طيب وجيد. إيصال قول الباحث العربي من خلال حوار مستمر

وأراهن على رأي الشباب وأراهن على الصوت الذي صاغته هذه الجماهير وهذه القيادات السياسية والفكرية على مدار 60 عاماً حتى وصلنا إلى ما وصلنا إليه وأوصلنا هذا الشباب. وكلي ثقة فيها بأن تخرج إلى الحقل وتعمل وتتحرّك وفي النهاية ستصبّ تحركاتها بشكل إجمالي لمصلحة شعبنا وتصب في الأهداف المركزية التي ذكرتها لك في بداية حديثنا.

### ما هي الرؤية التي تراها للعلاقة بين الفلسطينيين في إسرائيل والحركة الوطنية الفلسطينية؟ هل هناك مآزق، مثلاً في موضوع «ضمّ المثلث» للدولة الفلسطينية؟

كما قلت لك وحسب الفرضية الثانية فنحن في الدائرة الأولى عرب، وفي الدائرة الثانية نحن فلسطينيون نحمل جواز سفر إسرائيلياً. لقد اتخذنا قراراً بعد النكبة عام 48 ولا نريد أن نغيّر هذا القرار، نحن ندفع ثمناً غالباً لقبولنا بالنتائج التاريخية لطلبنا بإقامة دولة فلسطينية وبقائنا على أرضنا ووطننا في داخل حدود الدولة الإسرائيلية. وهذا هو الثمن الذي ندفعه كي يتحرّر الجزء الثاني والثالث من شعبنا في دولة مستقلة وخروجه من حالة الشتات. لذلك هذه الرؤية وهذه النتيجة وهذا القرار هو القرار الصحيح والصائب وهذا هو الحل السياسي المطروح.

أيضاً المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وكذلك المبادرة العربية كان مبنية على حدود عام 1967، والنتائج بأننا سنبقى في كل حل مواطنين في دولة إسرائيل. لذلك بشكل واضح فإن مواطننا ليست مواطنة مشروطة، بل هي مواطنة نابعة من حقنا على أرضنا وامتدادنا التاريخي فيها. وبتقدير من الخطأ أن نعيد القرار الذي قرره أجدادنا في هذا الموضوع خلال السنوات الطويلة. لذلك المشكلة ليست بضم المثلث أو إزاحة الحدود، فإلى الآن لا يمانع المجتمع اليهودي الإسرائيلي في أغلبيته إقامة دولة فلسطينية في حدود العام 1967. الأمر الثاني المصطلحات أو ما يتحدث عنه المجتمع ومن يطرح هذه الطروحات في داخل المجتمع الإسرائيلي هو المحاولة أن يقارننا بعملية الإستيطان التي أقيمت في الأراضي الفلسطينية ووجود المستوطنين. المستوطنون استوطنوا هناك ضد القانون لهدف استراتيجي هو توسيع رقعة إسرائيل وليس تقليص رقعة إسرائيل، ولذلك نحن لسنا مستودعاً لحل قضية المستوطنين المفروض أن يقتلعوا بغض النظر ما المقابل، المفروض أن يقتلعوا ويرجعوا إلى حدود دولة إسرائيل، وتقوم دولة فلسطين كاملة متكاملة وليست مقطعة إلى كتونات كما يطالب بعض السياسيين الإسرائيليين.

(أجريت المقابلة في أيلول 2008)

### تمكين سياسي اجتماعي ما، خاصة في إزاء القول بتراجع هذا الدور وبانقطاع هذه المؤسسات عن الجمهور أو تعديها على دور الأحزاب؟

في رأيي للعمل الأهلي دور مهم جداً ولا يمكن أن نقلل من الدور الكبير الذي يقوم به. ولكن دعني أضع بعض الملاحظات على هذا الموضوع. في المجتمع الحديث ظهرت هذه الجمعيات سواء أكان في مجتمعنا أو في مجتمعات أخرى، وأتوقع ألا تحمل هذه الجمعيات أو هذه اللجان أو هذه الاجسام أجندة حزبية، أي ألا تكون أداة بيد هذا الحزب أو ذلك. وإذا عملت الجمعيات من أجل الأهداف التي ذكرتها سابقاً فهذا أمر جيد. أما إذا كانت الجمعيات مجرد أداة حزبية فهذا الأمر سلبي لأن الهدف هو مصلحة الحزب وليس مصلحة الأهداف المقررة. في تقديري نحن كلجنة قطرية ولجنة متابعة بحاجة إلى العمل الأهلي، السياسيون بحاجة إلى العمل الأهلي، السياسيون في داخل البرلمان يستفيدون من البحوث التي يقوم بها المجتمع الأهلي والجمعيات المختلفة ويستعرضونها، مجتمعنا بحاجة للعمل الأهلي، أولاً كمكان للعمل نتيجة الوضع الإقتصادي وأماكن العمل المغلقة أمام الشباب العربي في الاقتصاد الإسرائيلي. في تقديري أيضاً هذه الجمعيات وهذه الأجسام جعلت من عملنا عملاً علمياً ومهنيّاً أكثر، ساعدتنا على الانكشاف، وساعدتنا على الإيصال والتوصيل والوصول إلى المعلومات بطرق متطورة جداً في العالم علمياً أو حقلياً وهذا أمر جيد. وانعكس هذا على أدائنا كمجتمع ولذلك كل ما ذكرته أثبت بأننا بحاجة ماسة على المستوى القانوني والبحثي والممارساتي للعمل الأهلي. تبقى السؤال والقضية المركزية قضية التمويل، من حيث المبدأ هناك الكثير من مصادر التمويل، والشباب يجتهدون للوصول إلى صناديق أو إلى ممولين، ولكن هناك معضلة يجب أن نراها ونضعها، المعضلة من حيث المبدأ واضح أنه من المفروض ألا يؤثر الدعم على نشاط الجمعية واتجاهاتها، والممول له أجندة ربما سياسية أو اقتصادية وربما ثقافية وبطبيعة الحال الممول هنا مثلاً يساري لا يريد أن يمول نشاط يميني والعكس بالعكس. ومن جهة أخرى يقال بأنه اشتراك الممول في حيثيات معينة، وهذا متوقع طبعاً. ولكن على أرض الواقع من بدّل أجندته من أجل التمويل اندثر، يعني هذه اشكالات يجب أن ندرسها بشكل عميق ولكن بالمحصلة يبدو أن الجمعيات التي تقدّم الخدمات للجمهور تدوم ويتوطد دورها. ومن يريد أن يخدم أجندة غريبة عن مصلحة الجمهور يندثر ويتلاشى حتى لو انهالت عليه الأموال، وانت كباحت تستطيع ان ترى ذلك في الحقل، الجمعيات التي أرادت ان تبيع أجندة غريبة وتعمل حسب إيقاع الممول في النهاية انكشف على حقيقتها.. ولذلك أنا أراهن على رأي الجمهور



دراسات

